

المشهد السياسي

الصفقة المذلة:
السلطة تخضع
للخاطفين

بدأ الموقوفون الإسلاميون في سجن رومية احتفالاتهم. ما كان يُحكى عن تحريرهم بعمليات تفجير انتحارية، صار، في نظرهم، أمراً واقعاً، من دون اقتراب «أخوانهم» من أسوار السجن. السلطة سد «تبرّع» بإطلاق بعضهم ضمن صفقة تبادل مع خاطفي الرهائن في جرود عرسال

المشوق
إلى موسكو:
تنويع مصادر
السلح

يزور وزير الداخلية نهاد المشنوق موسكو بين 18 و22 أيلول الجاري. ويجري التحضير لهذه الزيارة بالتنسيق مع السفير الروسي في بيروت ألكسندر زاسبينكين. ومن المقرر أن يلتقي المشنوق نظيره الروسي وعددًا من المسؤولين الأمنيين. وتهدف الزيارة إلى بحث شراء معدات عسكرية وذات استخدام أمني للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، من حساب الهبة السعودية التي وضعت في تصرف الرئيس سعد الحريري، والبالغة مليار دولار أميركي. كذلك سيبحث إمكان الحصول على هبة روسية إضافية.

وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن آلية صرف الهبة تتيح تنويع مصادر السلاح، ما يسمح للمشنوق بدق الأبواب الروسية، بدلاً من الغربية. وذكرت المصادر أيضاً أن قائد الجيش العماد جان قهوجي زار السفير الروسي أخيراً، لبدء التحضير لزيارته إلى موسكو. وسيكون على جدول أعماله تفعيل موضوع الهبة الروسية المعلقة منذ تشرين الثاني 2010، والمتضمنة 6 مروحيات قتالية من طراز مي 24، وكتيبة دبابت تي 72، ومدافع عيار 130 ملم وكمية كبيرة من الذخائر. كذلك سيتضمن البحث، من الجانب الروسي، دفع مستحقات صيانة المعدات العسكرية لدى الجيش اللبناني.

يحق لأهالي الرهائن المخطوفين في جرود عرسال المحتلة أن يفرحوا. قررت السلطة القيام ببعض واجباتها لتحرير أبنائهم. لكنها لم تسلك إلا طريق إذلال الدولة، وإخضاعها لأوامر مترغمي «داعش» و«جبهة النصرة» في القلمون. ذل صفقة إطلاق الرهائن التي يجري إعدادها وُلد من ذل التسوية التي عُقدت قبل نحو شهر، وأدت إلى وقف المعارك في عرسال، والسماح لمحتليها بمغادرتها وهم يصطحبون معهم رهائن من الجيش والأمن الداخلي. أسقطت السلطة من حساباتها التلويح بأي عمل عسكري أو أمني يسمح لها بالضغط على الخاطفين، فوُضِعَها هؤولاء في الزاوية، ما منحهم المزيد من الثقة في التفاوض وفرض الشروط. فبعد معركة عرسال، عاد المسلحون إلى قواعدهم سالمين: يحتلون الجرود، وينقلون بحرية بينها وبين عرسال. يفرضون نمط حياتهم على هذه المنطقة من جرود البلدة الشاسعة، ويهددون من يشاؤون من أبنائنا. أضيفت إلى مهماتهم السابقة مهمة جديدة: اصطحاب الرهائن، بحرية تامة أيضاً، من الجرود إلى الذي يريدون «تبييض» سجله القضائي، كالشيخ مصطفى الحجيري (أبو طايفة).

صالح البرادعي
المخطوف
الذي أطلقت
جبهة النصرة
سراحه أمس
(أ ف ب)

أمام هذا الواقع، وبعد أقل من شهر على خطف نحو 36 عسكرياً ودركياً، قزرت السلطة الرضوخ لمطالب الخاطفين، وإطلاق سراح موقوفين من سجن رومية. لم يُتخذ القرار بعد، فهو، بحسب معنيين به، قرار سياسي لا يصدر عن اجتماع تقني الطابع كالذي عُقد في السرايا الحكومية أمس. لكن القرار بات في طريقه إلى الصدور، رغم عدم وضوح موقف فريق 8 آذار والتيار الوطني الحر منه. لكن النائب وليد جنبلاط تولى «كسح الألغام» من أمام قرار كهذا، من خلال المطالبة بتلبية بعض مطالب الخاطفين كدفعة لإطلاق الرهائن. هذا الاجتماع حضره إلى الرئيس

تمام سلام، وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، وزير العدل اللواء أشرف ريفي، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، وعدد من القضاة، قائد الجيش العماد جان

الحجيري لـ«الأخبار»: لن
أتوقف حتى أخرج جميع
المسكرين من دون استثناء

قهوجي ومسؤولون أمميون. كان الاجتماع أمنياً، لكن تقرّر حضور رئيس مجلس القضاء الأعلى والمدعي العام التمييزي

والمدعي العام العسكري. والهدف من حضورهم واضح: البحث في إمكان الإفراج عن موقوفين في السجون اللبنانية، في إطار مبادلة محتملة مع خاطفي الرهائن العسكريين والدركيين. فبحسب مصادر اللقاء، استعرض المجتمعون الخيارات المتاحة لإطلاق الرهائن، وهي ثلاثة: العمل العسكري، التفاوض والتبادل. الأول، غير موضوع حالياً على الطاولة. الخيار الثاني، أي التفاوض، أثبت فعاليته حتى الآن، على الأقل مع «جبهة النصرة»، بحسب معنيين به. فحتى يوم أمس، أطلق 10 من الرهائن، نتيجة التفاوض غير المباشر. لكن هذا الخيار لا يضمن

قطع طرق، بقاعاً: تحذير من فرز الأسرى طائفيًا

تطالب بهم جبهة النصرة»، وعلى «الدولة ألا تعدّ إطلاق هؤولاء الموقوفين أمراً مذلاً لها، لأن الذل في إبقاء أبنائنا، أبناء المؤسسات الأمنية، محتجزين، وإرسال صورهم الواحد تلو الآخر، وهم يذبحون». وشدد على أن أهالي المخطوفين «لا يريدون أن تكبر الأمور، رغم أنها تتفاقم على نحو سريع. ونحن نعمد إلى تهدئة وضبط الأمور بالقوة، حتى لا نتجر المنطقة إلى مخاطر لا يمكن السيطرة عليها»، مطالباً «أهالي عرسال الشرفاء بأن ينزلوا معنا وإلى جانبنا في هذا الوقت الحرج الذي يذبح فيه أبنائنا، ولأن بعضهم مسؤول عن تسليم أولادنا إلى جبهة النصرة».

وفي اعتصام رياق، ناشد علي طالب، والد العسكري محمد طالب الشيخ مصطفى الحجيري «رد الأمانة سالمة كما وعدنا سابقاً»، شاكرًا هيئة العلماء المسلمين على مساعيها. وطالب الدولة بـ «بت ملف اختطاف أبنائهم لأن الأمور بدأت تأخذ منحى طائفيًا. فهل تتحمل الدولة هذا العبء من أهالي البقاع».

تجدد الإشارة إلى أن الشيخ

إطلاق المسيحيين، والإبقاء على الشيعية، وربط مصيرهم بقضايا إقليمية لا قدرة لأهاليهم على مناقشتها، أو حتى القرار فيها، قد تجر البلد إلى أتون فتنة مذهبية قد لا يتمكن أحد من إخمادها». وقال مختار الخريبة ياسر علي إن «الدولة غير القادرة على حماية أبنائنا غير جديرة بالاحترام».

مشاهد الذبح وبيانات
التهديد بالقتل خلال مهلة
محددة أثارته حفيظة الأهالي

وناشد «أهالي عرسال جميعاً أن يعملوا بجدية على إطلاق أبنائهم لأنهم يتحملون أيضاً مسؤولية كبرى في ذلك، وأن على رجال الدين الذين أخذوا على عاتقهم التفاوض لإطلاق المخطوفين، المثابرة على عملهم الإنساني لأن القضية بدأت تأخذ منحى طائفيًا». رئيس بلدية اللبوة رامز أمهز أكد في كلمة له أن «أولادنا المخطوفين أغلى بكثير من الموقوفين الذين

مردّه إلى «التعامل الطائفي»، الذي تلمّسوه ليل السبت - الأحد، عقب قرار الخاطفين إطلاق خمسة عسكريين بناءً على انتمائهم الطائفي. يوم السبت، نزل الأهالي من الخريبة وحام وحورتعلاب، وعلي النهري وشمسطار وطاربا، وقطعوا الطريق الدولية أمام فصيلة درك طليا بالإطارات المشتعلة، مطالبين الدولة والحكومة بالإسراع في بت ملف خطف أبنائهم، إلا أن تحركات واعتصامات أمس اتخذت طابعاً تصعيدياً، وحملت تحذيراً واضحاً من الأهالي «بعدم فرز إطلاق أبنائهم طائفيًا، لما لذلك من تداعيات خطيرة قد تطيح أمن القرى والبلدات ليس البقاعية فقط، بل اللبنانية بأكملها أيضاً». ومنذ الصباح الباكر من يوم أمس، قطع الأهالي، لأكثر من ساعة ونصف ساعة، الطريق الدولية في رياق قرب تعاضد الجيش اللبناني. والأمر نفسه حدث في طليا وفي ساحة بلدة اللبوة. وتوجه أهالي المخطوفين بالتهنئة إلى أهالي المفرج عنهم، مشددين على أن «إطلاق المخطوفين السنة، والحديث عن

رامح حمية

تسارعت وتيرة التطورات في ملف العسكريين المخطوفين في اليومين الماضيين. اعتصامات متلاحقة لأهاليهم يومي السبت والأحد، قطعت أوصال الطريق الدولية من رياق إلى اللبوة في البقاع الشمالي، مروراً بطليا. مشاهد الذبح، وبيانات التهديد بقتل عسكريين خلال مهلة محددة، أثارته حفيظة الأهالي، فاتخذوا القرار بالنزول إلى الشارع يومياً وعدم الخروج منه قبل الإفراج عن أبنائهم. وتوعدوا بخطوات تصعيدية «كنا قد وعدنا وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق بتعليق تنفيذها نزولاً عند رغبته، وإفساحاً في المجال أمام عملية التفاوض لإطلاق أبنائنا»، بحسب ما أكد أفراد من عائلات المخطوفين لـ«الأخبار».

النزول إلى الشارع عزاه الأهالي إلى «ضرورة الضغط على الحكومة لتحفل مسؤولياتها تجاه أبنائنا المخطوفين منذ شهر»، ولـ«اتخاذ خطوات جريئة لإطلاقهم سالمين من دون أي حسابات طائفية».

تسلل الخوف إلى قلوب الأهالي